الأعراف، والآية ١٧١ من سورة النساء. ومنها: الجدل بغير علم كما دلت عليه الآية ٦٦ من سورة آل عمران. ومنها الجدل بالباطل كما دلت عليه الآية ٥ من سورة غافر، ومنها الجدل فى آياته كما دلت عليه الآيات العديدة فى سور شتى، وكذلك التفرق والاختلاف.. إلخ.

ومن قضايا الكتاب رده على المبتدعة فى استعمالهم ألفاظ الكتاب والسنة واللغة ويقصدون بها معانى أخر، ثم يذكر معنى لفظ التوحيد فى الكتاب والسنة وكيفية مخالفته لما يقصده المبتدعة، وبين نوعى الألفاظ، والكلام عن الرؤية، ومعنى الاستواء على العرش، ويعرض لآرائهم حول قصة إبراهيم ـ عليه السلام ـ.

ويذكر قول بعضهم من أن لفظ القرآن باق على عمومه، ولكن ما سكت عنه لفظ القرآن من الشروط والموانع بُيِّنَ فى نصوص أخرى.

وهكذا يقولون فى قوله تعالى: ﴿السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (سورة المائدة: آية ٣٨)، وأمثال ذلك من عمومات القرآن وظواهره، لا يقولون: إن ظاهر اللفظ متروك ولكن يقولون: ما سكت عنه اللفظ بُيِّنَ فى نصوص أخرى، ويقولون: فرق بين ما يعمه اللفظ، وبين ما سكت عنه من أحوال: ما عمّه فإن اللفظ مطلق فى ذلك لا عام له.

وإذا كان فى كلام الله ورسوله كلام مجمل أو ظاهر قد فسر معناه وبينه كلام آخر متصل به أو منفصل عنه، لم يكن فى هذا خروج عن كلام الله ورسوله، ولا عيب فى ذلك ولا نقص.

ويبين ابن تيمية أن الألفاظ نوعان:

نوع مذكور فى كتاب الله وسنة رسوله وكلام أهل الإجماع، فهذا يجب اعتبار معناه، وتعليق الحكم به، فإن كان المذكور به مدحا استحق صاحبه المدح، وإن كان ذمّا استحق الذم، وإن أثبت شيئًا وجب إثباته وإن نفى شيئًا وجب نفيه، لأن كلام الله حق، وكلام رسول الله حق وأهل الإجماع حق، وهذا كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾.

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ (٢٢) هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ